

أثر الائتمان المصرفي
على النمو الاقتصادي في فلسطين
وراسة تحليلية قياسية للفترة (1994-2016)

مقدم من

الاستاذ/يوسف مصطفى الصليبي

استاذ الاقتصاد بكلية العلوم الادارية
والمالية بجامعة غزة وطالب دكتوراه
بكلية التجارة بجامعة قناة السويس

الدكتور/ زياد جلال الدماغ

الاستاذ المشارك في العلوم المالية والمصرفية
عميد كلية العلوم الادارية المالية
جامعة غزة

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة الائتمانات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية من المصارف التجارية في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة (1994-2016)، ولتحقيق هذا الهدف تم اقتراح نموذج قياسي يعتمد على تحليل الانحدار البسيط لمعرفة أثر التسهيلات الائتمانية على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث وجود علاقة طردية بين التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية والناتج المحلي الإجمالي حيث توجد علاقة سببية بين كل من الائتمان المصرفي وحجم الناتج المحلي أي أن كل منهما يؤثر بالآخر على الرغم من أن الناتج المحلي يؤثر بنسبة أكبر في الائتمان المصرفي، وقد تبين من خلال الدراسة أن كل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ستؤدي إلى زيادة الائتمان المصرفي بنسبة 1.56 % ، في المقابل إذا زاد الائتمان المصرفي بنسبة 1 %، فإن ذلك يعمل على زيادة الناتج المحلي بنسبة الائتمان المصرفي بنسبة 0.19% فقط أي أن الائتمان المصرفي يؤثر إيجابياً ولكن ليس بالمستوى المطلوب الذي يكفل تحقيق التنمية الاقتصادية.

ومن أهم التوصيات التي تم اقتراحها ضرورة قيام سلطة النقد الفلسطينية بتعزيز سياستها النقدية بشكل يؤدي إلى تنظيم الجهاز المصرفي الفلسطيني لما له من أهمية قد تعود على عمل المصارف التجارية في تجميع المدخرات ومنح التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية المختلفة ودعم مسيرة النمو الاقتصادي الفلسطيني.

Abstract:

The impact of bank credit on economic growth in Palestine
Analytical study for the period (1994-2016):

The purpose of this study is to analyze the extent to which credit granted to economic sectors from commercial banks contributed to economic growth during the period 1994-2016. To achieve this objective, a standard model was proposed based on simple regression analysis to determine the effect of credit facilities on real GDP growth, The main findings of the study are the existence of a positive relationship between credit facilities granted by commercial banks and GDP, where there is a causal relationship between the bank credit and the size of the GDP, that each affects the other Although GDP affects a larger proportion of bank credit, the study shows that each increase in GDP will lead to a 1.56% increase in bank credit. Conversely, if bank credit increases by 1% The increase in domestic product by the bank credit rate by only 0.19%, ie that bank credit affects positively, but not the level required to ensure economic development.

One of the most important recommendations was the need for the PMA to strengthen its monetary policy in a manner that would lead to the regulation of the Palestinian banking system.

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

يعتبر النمو الاقتصادي في الوقت الحاضر هدفاً رئيساً للسياسة الاقتصادية في مختلف بلدان العالم ويحتل مركز الصدارة في السياسات الاقتصادية للدول النامية عموماً، وذلك أكثر من البلدان المتقدمة. وتحقيق النمو الاقتصادي ليس بالأمر السهل، إذ أن هناك متطلبات أساسية وشروطاً مسبقة يجب توافرها لتحقيقه بالشكل والمعدل المطلوب، ولعل من بين أهم العناصر الأساسية توفر الموارد المالية الكافية من المصادر لتمويل الاستثمار وتحقيق الزيادة في الدخل والإنتاج⁽¹⁾.

ويعنى النمو الاقتصادي: " إحداث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو إجمالي الدخل القومي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي عبر الزمن، ومن أجل أن يكون معدل النمو حقيقياً فلا بد له أن يفوق معدل نمو السكان"⁽²⁾.

وينطوي على هذا المفهوم أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي أي زيادة في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد وليس في عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة. وهذا التعريف للنمو الاقتصادي يتفق مع تعريف البنك الدولي، الذي يعرف النمو الاقتصادي بأنه " زيادة في الناتج الحقيقي والذي يترتب عليه زيادة في متوسط دخل الفرد منه"⁽³⁾.

وبالرغم من أن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية قد يفهمان بأنهما يعبران عن الشيء نفسه إلا أنهما يختلفان اختلافاً كبيراً فالنمو الاقتصادي يشير إلى التأثير على مؤشرات الاقتصاد الكلي بشكل إيجابي، وأما التنمية الاقتصادية فتتطوي على أبعاد أكثر من ذلك بكثير باعتبارها عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغييرات كبيرة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، فالتنمية الاقتصادية تعرف بمعناها الواسع بأنها " عملية إدارية مقصودة ذات أبعاد مركبة تتضمن جانب النمو الاقتصادي وتوزيع ثماره توزيعاً عادلاً، وإحداث تغييرات جذرية جوهرية في البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وفي هياكل المؤسسات

(1) العامري، عادل، أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن، جامعة اليمموك، 2003، ص2

(2) الفراء، مرام، دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2012، ص17.

(3) شاهين، علي، " دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، 2006، ص 25.

الوطنية وفي أنماط السلوك ومواقف واتجاهات المواطنين نحو التنمية من أجل توفير الحياة الإنسانية المادية والروحية الكريمة للفرد والمجتمع⁽¹⁾.

فغياب دور المصارف في المجتمع الفلسطيني نتيجة الاحتلال الإسرائيلي قد حرم الاقتصاد الفلسطيني من الاستفادة من الائتمان المصرفي، وظل هذا الإغلاق مستمراً حتى بداية العقد الأخير من القرن الماضي حيث بدأت المصارف المختلفة الوطنية والوافدة في الانتشار بمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. وتحديدًا عند قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عندها بدأت الثقافة المصرفية تنتشر في المجتمع الفلسطيني وبدأت المصارف التجارية تأخذ دورها في الاقتصاد الفلسطيني من تجميع للمدخرات والودائع ومنح الإقراض والتمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية الفلسطينية⁽²⁾.

وبما أن النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم يعتمد إلى حد كبير على التمويل التي تقدمه المصارف في مختلف المجالات، والواقع الفلسطيني ليس بالبعيد عن ذلك، فمسيرة النمو الاقتصادي الفلسطيني تواجه تحديات عديدة ومتنوعة على مختلف الأصعدة وينظر دائماً إلى المصارف بالإيجاب من حيث قدرتها على توفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية المختلفة من أجل تمكينها من مواصلة البناء، والتوسع، والتطور وتعمل على تحقيق معدلات مقبولة من النمو تكون قادرة على مواجهة مشاكل الفقر، والبطالة، والبناء، واستغلال الموارد البشرية والطبيعية المتاحة، وتكوين قاعدة إنتاجية تكون بمثابة قاعدة انطلاق نحو التقدم والازدهار⁽³⁾.

ويمكن للمصارف تحقيق ذلك من خلال دورها الوسيط بين المودعين الذين يشكلون جانب عرض الأموال في النظام المصرفي وبين المقترضين الذين يشكلون جانب الطلب على هذه الأموال، وبالتالي حشد المدخرات الوطنية وتحويلها إلى استثمارات مادية في الآلات والمعدات، والإنشاءات، والبنية التحتية، والبضائع والخدمات، وجذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها لتمويل المشاريع الأكثر كفاءة وإنتاجية، وبناءً على ذلك فهناك علاقة وثيقة بين التمويل الذي تقدمه المصارف والنمو الاقتصادي والذي يهدف هذا البحث إلى تحليلها واختبارها⁽⁴⁾.

(1) الفراء، المرجع السابق، ص 30.

(2) الطنبور، خالد، دور الجهاز المصرفي في فلسطين وأثره في تمويل التنمية، رسالة ماجستير، بحث غير منشور، الجامعة الأردنية، عمان، ص 19.

(3) الحمزاوي، محمد، اقتصاديات الائتمان المصرفي، دار المعاد للنشر، ط2، الإسكندرية، 2000م.

(4) أبو عيدة، عمر، دور التسهيلات الائتمانية من قبل المصارف التجارية في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين، مجلة الخليل للبحوث، المجلد 10، العدد 1، 2015، ص 207.

مشكلة الدراسة:

إن فلسطين كغيرها من الدول النامية تسعى إلى تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي بإمكاناتها المتواضعة، والنمو الاقتصادي يتطلب القيام باستثمارات تنموية كبيرة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، إلا أن شح مصادر التمويل هي المشكلة الحقيقية التي تواجه تلك الاستثمارات، وتبدأ مشكلة التمويل في فلسطين من انخفاض وتدني مستويات الادخار (المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمار) بسبب انخفاض الدخل وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، ولعل الأهم من ذلك أن ما يتوفر فعلاً من ادخار فهو في الغالب لا يستثمر في مشاريع إنتاجية تخدم النمو الاقتصادي، ويذهب معظمه للاستثمار المالي (المضارب) في الأراضي والعقارات واكتناز العملات الأجنبية والذهب، ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي وزيادة حالة عدم اليقين من المستقبل.

فمشكلة النمو في انخفاض الاستثمار نتيجة تدني مستوى الادخار، وانخفاض الادخار ناتج عن انخفاض الدخل وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وهذا ما يعرف في الاقتصاد بالحلقة المفرغة للفقر، ونظراً لأهمية الادخار في الاستثمار وفي عملية النمو الاقتصادي، كان ضرورياً أن تتوافر مؤسسات مصرفية كفؤة وقادرة على تجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات الداعمة للنمو الاقتصادي وأن تتوفر الشروط اللازمة لقيام هذه المؤسسات بأعمالها بكفاءة.

وبناءً على الأهمية المعطاة لنشاط الجهاز المالي والمصرفي والمالي والاعتماد الكبير عليه، برزت ضرورة التعرف على جوهر نشاطه وهو قبول الودائع (الذي يمثل وحدات الفائض ومنح الائتمان ونقله إلى وحدات العجز وتطوره ومساهمته في النمو الاقتصادي، وعليه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالسؤال التالي وهو: ما مدى مساهمة الجهاز المصرفي بمختلف مؤسساته وسياساته النقدية والائتمانية في تجميع تلك المدخرات القليلة وترشيدها ومن ثم توجيهها نحو الاستثمار الداعم للنمو الاقتصادي من خلال منح الائتمان للقطاعات الاقتصادية؟ وهل من أثر لذلك الائتمان في إحداث النمو الاقتصادي؟

فرضية الدراسة:

تحاول الدراسة اختبار صحة فرضية أساسية وهي "الائتمان المصرفي في الأراضي الفلسطينية يؤثر على النمو الاقتصادي الفلسطيني" وهذا الفرض الرئيسي يعتمد على تحقيق فرضية فرعية تتمثل في:

يوجد تأثير للائتمان المصرفي الممنوح من المصارف على النمو الاقتصادي ممثلاً في الناتج المحلي الإجمالي.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في أن الائتمان المصرفي تعتبر أحد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي ومن هنا يهدف البحث إلى:

1- التعرف على الجهاز المصرفي الفلسطيني ومدى مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي.

2- التعرف على أهمية ومساهمة الائتمان المصرفي ودوره في دعم القطاعات الاقتصادية الفلسطينية.

3- تحديد نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الفلسطيني.

4- قياس وتحليل أثر حجم الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة من (1994-2016).

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي من الدراسة ، في معرفة أثر الائتمان المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي الفلسطيني، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال النقاط التالية:

- 1- تحليل واقع القطاع المصرفي ومدى مساهمته في الاقتصاد الفلسطيني.
- 2- تحليل وقياس حجم الائتمان الممنوح من المصارف إلى الاقتصاد الفلسطيني ككل.
- 3- تحليل وقياس أثر حجم الائتمان الممنوح من المصارف إلى القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي (مقاساً بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي فيها) ومقارنة حجم الائتمان الممنوح لكل قطاع.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 باستثناء مدينة القدس.

الحدود الزمنية : تغطي الدراسة الفترة ما بين 1994 - 2016.

منهجية الدراسة:

يعتبر الأساس المستخدم في دراسة هذا الموضوع هو المنهج الوصفي والتحليلي القياسي لأنه يناسب موضوع الدراسة.

المنهج الوصفي:

فيتعلق بالوضع الاقتصادي الفلسطيني بشكل عام من حيث واقع التنمية الاقتصادية ومؤشراته، ويقوم بالتركيز على بنية وواقع الجهاز المصرفي الفلسطيني ومؤشرات تطوره من خلال مساهمته في قطاعات الاقتصاد وذلك عن طريق الائتمانات الممنوحة فيه بمختلف الآجال والأنواع.

المنهج التحليلي القياسي

رجوعاً للنظرية الاقتصادية والدارسات السابقة التي تخصصت في هذا المجال و التي أظهرت وجود علاقة إيجابية بين حجم الائتمان المصرفي والناجح المحلي، وهذه الدارسة سوف تستخدم نموذجاً إحصائياً لمعرفة أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي.

الدارسات السابقة:

1. دراسة (خلف، 2008): بعنوان 'قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق: فقد هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي العراقي والنمو الاقتصادي، من خلال مجموعة من المؤشرات حيث تم استخدام نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، استخدم الباحث طريقة الانحدار الذاتي للإبطاء (ARDL). وتوصل البحث إلى أن الجهاز المصرفي العراقي غير المتطور لم يستطع لعب دور فعال في تحفيز النمو الاقتصادي في العراق، ومن أهم التوصيات التي خرج به البحث ضرورة اتخاذ سياسات هادفة تسعى إلى تفعيل دور الجهاز المصرفي في عملية التطور الاقتصادي، بالإضافة إلى تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد والحد من دور الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، وتقليل القيود الموضوعة على الجهاز المصرفي.

2. دراسة (شاهين، 2006) بعنوان " دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني: فقد أكدت الدراسة حجم التحديات التي تواجه متطلبات تنمية الاقتصاد الفلسطيني، وكذلك الدور الذي يمكن للمصارف التجارية أن تؤديه كشريك في عملية التنمية، ومن أجل ذلك أوصت الدراسة بضرورة إجراء إصلاحات مصرفية، ومالية، وتشريعية، وهيكلية شاملة من أجل التغلب على عناصر الضعف الذاتي في القطاع المصرفي وتطبيق المعايير المصرفية الدولية مما يؤدي إلى دعم دور المصارف في تمويل وتنمية الاقتصاد الفلسطيني.

3. دراسة (الفليت 2004)، أثر التسهيلات المصرفية المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة:

يهدف هذا البحث إلى تحديد أثر التسهيلات المصرفية للبنوك العاملة في فلسطين على القطاعات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة للتعرف على واقع البنوك العاملة في فلسطين وما هي أهم المشكلات التي تقف عائق أمام تقدمها في التنمية الاقتصادية، ولقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الوصول لنتائج الدراسة وتم الاستعانة بتوزيع استبانتيين إحداهما وزعت على موظفي التسهيلات الائتمانية بالبنوك العاملة في قطاع غزة والضفة الغربية، والأخرى وزعت على القطاعات الاقتصادية المختلفة في قطاع غزة والضفة، بالإضافة إلى استخدام المقابلات الشخصية مع مدراء البنوك العاملة في فلسطين وفي سلطة النقد الفلسطينية. توصلت الدراسة إلى أن البنوك العاملة في فلسطين لديها رغبة في التوسع في منح التسهيلات الائتمانية لمختلف القطاعات الاقتصادية، باستثناء القطاع الزراعي وذلك بسبب ارتفاع درجة المخاطرة فيه، ولقد أكدت الدراسة على أن القطاع التجاري من أكثر القطاعات الاقتصادية جذبا لتسهيلات البنوك، حيث بلغت مساهمة البنوك العاملة في فلسطين في هذا القطاع (25%) من إجمالي التسهيلات المقدمة للقطاعات الاقتصادية المختلفة .

4- دراسة (العتوم، 2002) " قياس دور الائتمان المصرفي الممنوح في النمو الاقتصادي في الأردن (1985-2000):

هدفت الدراسة إلى قياس دور الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي الأردني في النمو الاقتصادي، من خلال تقدير نموذج آني يتكون من معادلتين الأولى دالة الإنتاج متغيراتها المستقلة، العمل ورأس المال، والتسهيلات الائتمانية، والمتغير التابع هو الناتج المحلي الإجمالي. أما المعادلة الثانية فهي دالة الائتمان والتي توضح أن الائتمان المصرفي يعتمد على حجم السكان، وحجم الودائع الإجمالية لدى الجهاز المصرفي، بالإضافة إلى سعر الفائدة، وكانت دالة الإنتاج كما يلي:

$$\text{LnCf} = A + \alpha \text{LnPop} + \beta \text{LnK} + \gamma \text{LnCF}_{-U1}$$

دالة الائتمان المصرفي:

$$\text{LnCf} = A + \alpha \text{LnPop} + \beta \text{Ln Tdep} + \gamma \text{Ln R} + U2$$

وبعد التقدير، أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين حجم التسهيلات الائتمانية والناتج المحلي على مستوى الاقتصاد وعلى مستوى القطاعات، أظهرت النتائج

وجود تلك العلاقة الإيجابية بين الناتج من كل قطاع وبين التسهيلات لكنها كانت معنوية فقط في قطاع الزراعة فيما لم تكن في باقي القطاعات. وبالنسبة لدالة الائتمان بينت النتائج وجود علاقة إيجابية بين الائتمان المصرفي وحجم السكان على مستوى الاقتصاد وعلى مستوى القطاعات عدا الإنشاءات أما الودائع فقط ارتبط إيجابياً مع حجم التسهيلات الائتمانية لكن لم تكن معنويتها معنية إحصائياً لا على مستوى الاقتصاد ولا على مستوى القطاعات، وأخيراً معدل سعر الفائدة فقد ارتبط عكسياً مع الائتمان المصرفي وثبت معنويتها على مستوى الاقتصاد وعلى مستوى القطاعات.

المبحث الأول

القطاع المصرفي الفلسطيني

يعتبر النظام المصرفي في اقتصاد ما أحد دعائم الاقتصاد الوطني، إذ يلعب دوراً رئيسياً في تحديد درجة النمو الاقتصادي من خلال وظيفته الرئيسية في جذب الودائع، وإعادة إقراضها لمختلف شرائح المجتمع، ولمختلف الأغراض سواء كانت استهلاكية أو استثمارية، ويعتبر الجهاز المصرفي في الأراضي الفلسطينية وليد تطور تاريخي اتسم في البداية بالضعف والتشوه في هيكله ونشاطه نتيجة الظروف السياسية التي مرت بها فلسطين، مما أدى إلى وجود ضرورة ملحة لبناء جهاز مصرفي قوي قادر على أداء دوره في تنشيط متطلبات العمل المالي والمصرفي بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الفلسطيني وعجلة التنمية والذي من المفترض أن تعود بالخير الوفير على المواطنين وترفع من مستوى معيشتهم وتحسن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁾.

(1) المشهوراوي، أحمد، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية الفلسطينية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية كلية التجارة، غزة، فلسطين، 2006.

المطلب الأول

التطور التاريخي للقطاع المصرفي الفلسطيني

تعاقب على الأراضي الفلسطينية العديد من الأنظمة القانونية التي أثرت على القطاع المصرفي الفلسطيني خلال القرنين الماضيين، ابتداء بالتشريعات العثمانية التي سنت حتى عام 1915 ، ومروراً بالتشريعات الانتداب البريطاني التي سنت بعد احتلالها لفلسطين عام 1917 وحتى خروجها عام 1948 ، والتشريعات الأردنية في الضفة الغربية، والمصرية في قطاع غزة خلال الفترة التي امتدت من 1948 وحتى 1967 ، وانتهاءً بقوانين دولة الاحتلال الإسرائيلي التي بدأت تطبيقها بعد احتلالها عام 1967 بصورة مخالفة للقانون الدولي على منطقة القدس الشرقية والأوامر العسكرية الإسرائيلية التي بدأت بسنها وتطبيقها على باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي مازالت تطبقها في أكثر من 60% من أراضي الضفة الغربية لغاية الآن (المنطقة ج). وبعد توقيع اتفاقيات أوسلو المؤقتة للمرحلة الانتقالية خلال الفترة 1993-1995 بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل شرعت السلطة الوطنية الفلسطينية التي نشأت عام 1994 في بناء مؤسساتها وتطوير أطرها القانونية والتنظيمية لتحل محل الأطر المتعددة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها القطاع المالي بشقيه المصرفي وغير المصرفي⁽¹⁾.

(1) سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2014، ص 24.

المطلب الثاني

القطاعات العاملة

تحت سلطة النقد الفلسطينية

نصت المادة الرابعة من بروتوكول باريس الاقتصادي، الذي شكل أحد ملاحق الاتفاقية المؤقتة الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة دولة الاحتلال-إسرائيل عام 1995 ، على تولي السلطة الفلسطينية صلاحية إنشاء سلطة نقد فلسطينية لتولي مسؤولية تسجيل البنوك والإشراف عليها، وتولي مهام وسلطات البنك المركزي باستثناء إصدار عملة فلسطينية، وأصدر رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية في نفس العام المرسوم الرئاسي رقم (184) لعام 1994 بشأن تشكيل سلطة النقد الفلسطينية⁽¹⁾، أولت سلطة النقد بعد تأسيسها عام 1994 اهتمام خاص بإعداد هيكلها الإدارية وتولي صلاحياتها في ترخيص البنوك والرقابة عليها. كما باشرت بإعداد مشاريع القوانين النازمة لعملها ولعمل المؤسسات الواقعة ضمن ولايتها. وكان عليها تحقيق ذلك في ظل الفجوة الكبيرة في الخبرات بسبب انقطاع العمل المصرفي لأكثر من عقدين ونصف، وفي ظل نمو غير مسبوق في عدد البنوك العائدة وتأسيس بنوك جديدة، والظروف السياسية غير المستقرة بسبب استئناف سلطات الاحتلال لإجراءاتها العدائية بعد العام 1996 . وتم إصدار قانون سلطة النقد رقم (2) لسنة 1997 ، والذي نص على تأسيسها كشخصية اعتبارية مستقلة وبأهلية قانونية كاملة لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات التي تكفل تحقيق الأغراض التي قامت من أجلها⁽²⁾. وحدد القانون أهدافها التي شملت كافة الصلاحيات التي تقوم بها البنوك المركزية، بما في ذلك امتياز إصدار العملة الوطنية، وترخيص البنوك وتنظيم الأنشطة المصرفية، والرقابة والإشراف عليها، وتوفير السيولة للمصارف، ووضع وتنظيم وتنفيذ السياسات النقدية، والعمل كبنك للبنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة، ومستشار للحكومة وتنظيم مهنة الصرافة والشركات المالية وصناديق التنمية والاستثمار، وتلاه إصدار قانون المصارف رقم (2) لعام 2002 ، الذي حدد شروط الترخيص، والتفرع، والأعمال المصرفية المسموحة والمحظورة، والتدقيق المستقل، وتشكيل

(1) الفراء ، المرجع السابق، ص 61.

(2) Abu-Eideh, Omar. Mahmoud,(2014), Factors of Economic Growth in Palestine: An Empirical Analysis During The Period of (1994-2013),International Journal of Business and Economic Development.(IJBED) Economic Development.(IJBED). Vol 2, No 2.

مجلس الإدارة، وشروط الإفصاح وإلغاء الترخيص والاندماج مع مصارف أخرى وغيرها. شكل هذين القانونين الإطار القانوني الذي سمح بتوسع القطاع المصرفي والحفاظ على الاستقرار المالي بأقل قدر من المشكلات حتى العام 2008، حين بدأت سلطة النقد بإعداد وتنفيذ خطة التحول الاستراتيجي نحو إقامة بنك مركزي فلسطيني لديه الجاهزية الكاملة للقيام بكافة المسؤوليات المناطة بالبنوك المركزية. وبدأت بتركيز جهود مكثفة لتحديث القوانين وتطوير النظم الضرورية والمؤسسية والكوادر القادرة على التعامل مع التطورات التكنولوجية ومع المتطلبات الرئيسية لتطبيق مبادئ بازل الجديدة التي نشأت في أعقاب الأزمة المالية العالمية والمخاطر المستجدة الأخرى في أسواق المال والنقد. وكان من أبرز نتائج المرحلة الجديدة إصدار قانون المصارف رقم (9) لسنة 2010 ليحل محل قانون 2002، والذي جعل العمل المصرفي في فلسطين أكثر توافقاً مع أفضل الممارسات الدولية، وعلى رأسها المبادئ الأساسية للرقابة الفعالة ومتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية، وخلال هذه المرحلة، وبالأخص في العام 2012 أصدرت سلطة النقد قانون نظم المدفوعات والذي جاء استكمالاً للإطار التشريعي والبنية التحتية الشاملة لتنظيم نظم الدفع والرقابة عليها في فلسطين. ويمثل هذا القانون خطوة هامة نحو استخدام أدوات الدفع الإلكترونية، وإجراء التسوية الإلكترونية لحسابات المصارف والمعاملات المالية الناتجة عن تعاملاتها وبشكل نهائي، وإمكانية إدخال أنظمة المقاصة الإلكترونية بين المصارف باعتماد أسلوب المسح الضوئي، وترحيل صافي العمليات إلى منظومة المقاصة الآلية لتسوية القيم إلكترونياً بين المصارف بكل يسر وأمان، ومن الجدير بالذكر أن سلطة النقد عملت على رفع مستوى الثقافة المصرفية لدى المواطنين من خلال إطلاق سلسلة حملات التوعية المصرفية، بهدف تحقيق فهم أوسع لطبيعة وأنواع وشروط الخدمات المصرفية المقدمة من المصارف. إلى جانب حث المصارف على رفع مستويات الإفصاح والشفافية بشأن خدماتها المصرفية المقدمة للجمهور، بما يوفر معلومات واضحة وسهلة الفهم، تمكن المواطن من المفاضلة بين الخدمات المقدمة من المصارف. وأصبح القطاع المصرفي الفلسطيني في أوائل عام 2016 يضم خمسة عشر مصرفاً، موزعة ما بين مصارف محلية (7) ومصارف وافدة (18). وتعمل هذه المصارف من خلال 264 فرعاً، في الضفة الغربية (210) فرع وقطاع غزة (54) فرع (1).

(1) سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2016، ص 20.

الجدول (1) مؤسسات القطاع المصرفي الفلسطيني كما هي نهاية عام 2016

المصرف	سنة بدء أو استئناف العمل في الفروع الأراضي الفلسطينية المحتلة	الفروع
المصارف المحلية		
بنك فلسطين م.ع.م.	1960	67
بنك القدس	1995	37
بنك الاستثمار الفلسطيني	1995	17
البنك الإسلامي العربي	1996	18
البنك الإسلامي الفلسطيني	1997	29
البنك الوطني	2006	18
مصرف الصفا	2016	1
المصارف الوافدة		
بنك القاهرة عمان	1986	21
البنك العربي	1994	31
بنك الأردن	1994	35
البنك العقاري المصري العربي	1994	6
البنك التجاري الأردني	1994	5
البنك الأهلي الأردني	1995	6
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1995	14
البنك الأردني الكويتي	1995	4
بنك الاتحاد	1995	1

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2016.

المطلب الثالث

الموجودات والودائع والتسهيلات في المصارف العاملة في فلسطين

بلغ صافي موجودات البنوك العاملة في فلسطين نهاية 2016 حوالي 13,859.5 مليون دولار مقابل 12,295.1 مليون دولار في نهاية العام 2015، بزيادة قدرها 1,564.3 مليون دولار بنسبة 12.7%، مقابل زيادة قدرها 759.6 مليون دولار وبنسبة 6.6% خلال العام 2015. كما ارتفع إجمالي ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي الفلسطيني إلى ما مقداره 10,595.8 مليون دولار في نهاية عام 2016 مقابل 9,654.2 مليون دولار في نهاية عام 2015 أي بزيادة قدرها 941.5 مليون دولار وبنسبة 9.8%، مقابل زيادة قدرها 719.9 مليون دولار وبنسبة 8.1% خلال العام 2015. (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2016). وتعد ودائع العملاء الأكثر أهمية في النظام المصرفي، إذ تمثل القسم الأكبر من مواردها كما أن نمو الودائع يعكس التطور في قدرة النظام بشكل عام والمصارف التجارية بشكل خاص، وكلما زادت قدرة المصارف في تعبئة المدخرات من خلال زيادة الطلب على الودائع المصرفية الادخارية، كلما ساهمت هذه المصارف في الحد من الاستهلاك القائم في الاقتصاد وعلى مدى اعتمادها على الودائع في منح الائتمان وزيادة النمو الاقتصادي، ويساهم ارتفاع معدل نمو الودائع في زيادة القاعدة الائتمانية في الجهاز المصرفي لمختلف القطاعات الاقتصادية (الفرا، 2013، ص 78). لقد أخذت المؤشرات المصرفية في التحسن العام طوال الفترة ما بين (1995-2016) حيث سجلت الودائع تطوراً بنسبة 22%، ويلاحظ أن قيمتها بدأت تزداد ليدل على ثقة الجمهور بأداء القطاع المصرفي. ويشير تحليل البيانات المالية للمصارف العاملة في فلسطين إلى أن هذه المصارف قد قامت على مدار السنوات المالية بتوظيف الجزء الأكبر من الأموال المتاحة (مكونات جانب الموجودات) في مجال التسهيلات الائتمانية المباشرة، مع سعيها المتواصل إلى رفع هذه النسبة بشكل مستمر. فمع نهاية العام 2016 استحوذت المحفظة الائتمانية على نحو 48.4% من إجمالي موجوداتها مقارنة مع 46.2% في نهاية العام 2015. مسجلة ارتفاعاً بنسبة 18.0%، لتصل إلى حوالي 6,871.9 مليون دولار. ويعتبر استمرار النمو مؤشراً على استمرار التوجه نحو مزيد من الاستخدام وتوظيف لمصادر أموال الجهاز المصرفي الفلسطيني في الاقتصاد المحلي على الرغم من المخاطر المحيطة بهذا الاقتصاد. وفي ذلك إشارة إلى مزيد من تفعيل لدور الوساطة المالية

بين وحدات الفائض والعجز في الاقتصاد وتوفير مزيد من فرص التمويل والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية⁽¹⁾.

جدول (2) يوضح نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع خلال الفترة (1994-2016)

السنة	الودائع	معدل التغير %	التسهيلات الائتمانية	معدل التغير %	نسبة التسهيلات / الودائع %
1994	1,025	-	330	-	-
1995	1,187.11	0.16	284.26	-0.14	21.9
1996	1,711.30	0.44	423.8	0.49	24.8
1997	2,090.13	0.22	612.9	0.45	29.3
1998	2,414.70	0.16	833.1	0.36	34.5
1999	2,875.14	0.19	1,005.50	0.21	35
2000	3,508	0.22	1,346.20	0.34	37.8
2001	3,398	-0.03	1,220.00	-0.09	35.9
2002	3,432	0.01	957.10	-0.22	27.9
2003	3,625	0.06	1,072.00	0.12	27.5
2004	3,946	0.06	1,427.70	0.33	35
2005	4,190	0.06	1,786.40	0.25	38
2006	4,216	0.01	1,843.40	0.03	45.3
2007	5,118	0.21	1,705.20	-0.07	30
2008	5,847	0.14	1,829.90	0.07	30
2009	6,296.8	0.05	2,233.90	0.22	35
2010	6,802.4	0.11	2,885.80	0.29	41.5
2011	6,972.5	0.03	3,552.60	0.23	49.4
2012	7,484.2	0.04	4,199.30	0.18	56.1
2013	8,303.7	0.09	4,443.6	0.17	53.5
2014	8,934.5	0.12	4,871.0	0.19	54.5
2015	9,654.2	0.11	5,805.5	0.21	60.1
2016	10,595.8	0.14	6,871.9	0.24	64.2

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي (1994-2016).

(1) سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2016، ص 45، 46، 47.

أولاً: توزيعات التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية:

تعتبر التسهيلات الائتمانية نشاطاً في غاية الأهمية والخطورة لما له من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد وممتد إلى كافة الأنحاء بالنسبة للبنك والاقتصاد القومي، فالقضية الأساسية التي تحكم على مدى سلامة الجهاز المصرفي لا ترتبط بشكل كبير بحجم الائتمان الممنوح بقدر ما ترتبط بكفاءة وحسن إدارة وتوظيف الائتمان الممنوح وقدرته على إحداث النمو المتوازن لكافة قطاعات البنيان الاقتصادي⁽¹⁾، حيث يقسم الجهاز المركزي الإحصاء الاقتصاد الفلسطيني إلى سبعة قطاعات.

جدول (3) يوضح توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية المختلفة

(1994-2016) بالمليون دولار

القطاع العام	الخدمات	النقل والتخزين والاتصالات	التجارة	الإشاءات	الصناعة	الزراعة	السنة
15	95	3.5	115.4	38.2	68.6	1.6	1994
18	106.6	5.6	138.4	40.9	74.3	2.2	1995
21.9	112	7.2	150.4	46.6	82.6	3	1996
62.9	138.9	6.2	227.7	75.3	79.3	22.6	1997
85.7	288.4	23.8	205.8	104.6	90.5	12.4	1998
98	323.3	38	265.3	124	105.9	15.9	1999
416.7	237.7	49	357.9	124.2	109.9	21	2000
363.6	228.2	41.1	307.8	128.6	112.5	14.1	2001
139.6	258.8	39.1	263.1	116.4	101.1	16.1	2002
248.6	261.4	33.5	264.3	133.7	92.6	16.4	2003
414.1	378.8	43.8	299.3	152.5	98.3	18.1	2004
592.2	424.2	72.3	364.9	189.1	105.7	14.7	2005

(1) عيسى، أمجد، السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة النجاح، فلسطين، 2004، ص 44.

السنة	الزراعة	الصناعة	الإشاعات	التجارة	النقل والتخزين والاتصالات	الخدمات	القطاع العام
2006	14.5	117.1	208.7	364.6	46.4	581	486
2007	18.9	118.8	225	369.9	94.3	430.5	421.5
2008	33.9	152.7	188.2	329.1	17.1	540.2	534.2
2009	36.6	184.8	221.5	341.3	24.8	740.8	637.4
2010	45.3	257.9	331.6	392.2	19	925.9	837.2
2011	34.8	302	411.5	491.3	22.6	1194.60	1100.80
2012	35.1	173.8	589.5	503.2	22.7	1425.90	1407.40
2013	38.3	222.2	650.4	612.3	21.8	836.5	1373.7
2014	46.7	257.2	790.1	744.6	30.2	1221.1	1239.8
2015	73.3	264.3	952.5	941.9	20.2	1325.2	1456.0
2016	125.0	299.3	1213.4	11030.3	33.7	987.5	1418.9

المصدر: أعداد مختلفة من التقارير السنوية لسلطة النقد الفلسطينية (1994-2016).

جدول (4) يوضح التوزيع النسبي التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة (1994-2016) بالنسبة المئوية%

القطاع العام	الخدمات	النقل والتخزين والاتصالات	التجارة	الإنشاءات	الصناعة	الزراعة	السنة
0.05	0.29	0.01	0.35	0.12	0.21	0.005	1994
0.06	0.38	0.02	0.49	0.14	0.26	0.008	1995
0.05	0.26	0.02	0.35	0.11	0.007	0.007	1996
0.10	0.23	0.01	0.37	0.12	0.13	0.04	1997
0.10	0.35	0.03	0.25	0.13	0.11	0.01	1998
0.10	0.32	0.04	0.26	0.12	0.11	0.02	1999
0.31	0.18	0.04	0.27	0.09	0.08	0.02	2000
0.30	0.19	0.03	0.25	0.11	0.09	0.01	2001
0.15	0.27	0.04	0.27	0.12	0.11	0.02	2002
0.23	0.24	0.03	0.25	0.12	0.09	0.02	2003
0.29	0.27	0.03	0.21	0.11	0.07	0.01	2004
0.33	0.24	0.04	0.20	0.11	0.06	0.01	2005
0.26	0.32	0.03	0.20	0.11	0.06	0.01	2006
0.25	0.25	0.06	0.22	0.13	0.07	0.01	2007
0.29	0.30	0.01	0.18	0.12	0.08	0.02	2008
0.29	0.33	0.01	0.15	0.12	0.08	0.02	2009
0.29	0.32	0.14	0.14	0.14	0.09	0.02	2010
0.31	0.34	0.01	0.14	0.12	0.01	0.01	2011
0.34	0.01	0.01	0.12	0.15	0.04	0.01	2012
0.25	0.17	0.01	0.18	0.21	0.06	0.01	2013
0.25	0.3	0.07	0.15	0.16	0.05	0.01	2014
0.25	0.22	0.04	0.16	0.16	0.04	0.01	2015
0.21	0.14	0.05	1.6	0.17	0.04	0.02	2016

المصدر: أعداد مختلفة من التقارير السنوية لسلطة النقد الفلسطينية (1994-2016).

ثانياً: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الفلسطيني:

إن مؤشر الناتج المحلي من أهم المؤشرات لقياس النمو الاقتصادي و أكثرها شيوعاً وذلك لسهولة استخدامها وقياسها، ويتكون الاقتصاد من عدة قطاعات تساهم مجموع إنتاجها في التأثير على حجم الناتج المحلي في الدولة بالزيادة أو النقصان، ومن خلال ذلك تتضح الأهمية النسبية لكل قطاع على حدا وأيهم ذا دور فعال في الاقتصاد. ويمكن توضيح ذلك من خلال جدول (5) التالي:

جدول (5) : يوضح نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي
خلال الفترة (1994-2016) بالنسبة المئوية %

السنة	الزراعة	الصناعة	الإنشاءات	التجارة	النقل والتخزين والاتصالات	الخدمات	الوساطة المالية
1994							
1995	12	20	9.2	15.3	3.4	20.2	1.9
1996	13.2	16.7	9.6	11.2	3.1	20.3	2.1
1997	11.6	15.3	7.8	11.4	3.9	20.6	2.7
1998	12.1	15.4	7.7	10.3	4.1	21.8	3.1
1999	10.9	14.8	11.2	11.2	4.7	20.9	3.6
2000	10	15	7.7	11.4	4.9	20.7	4.3
2001	8.7	15.8	8.2	9	5.7	21.7	3.8
2002	7.3	15	5.5	10.7	7.3	24.1	4
2003	6.5	17.3	5.7	10.2	6.4	23.7	3.8
2004	7.1	17.1	5.7	9.8	6.1	22.8	3.6
2005	5.5	16.8	6.4	9.9	5.6	22.6	4.3
2006	5.8	15.5	7.6	10.6	6	21.6	4
2007	6.3	12.6	6.5	13	6.1	22.1	4.4
2008	5.7	14	3.9	14.1	9.2	20.7	5.5
2009	5.6	13	4	15.1	2.4	21.3	4
2010	5.2	12.6	4.4	15.9	1.9	20.9	3.7
2011	5.9	11.0	10.6	17.8	1.6	17.8	4.1
2012	4.6	12.2	9.8	17.8	1.6	19.4	4.2
2013	4.1	12.4	10.1	17.3	1.7	19.8	3.8
2014	3.8	11.7	7.3	17.7	1.7	20.8	3.5
2015	3.4	10.5	7.4	18.3	2.0	20.3	4.5
2016	2.9	11.1	7.5	17.2	2.2	20.6	4.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. إحصاءات الحسابات القومية، 1994-2016.

ثالثاً: معدل نمو الائتمان المصرفي للنتائج المحلي:

إن وجود مصادر تمويلية كافية في الاقتصاد عامل ذا أهمية كبيرة لدى كافة قطاعات الاقتصاد، سواء أكانت هذه القطاعات إنتاجية أو خدمية، وذلك من أجل رفع الطاقة الإنتاجية والاستثمارية لهذه القطاعات في الاقتصاد، ولعل أهم مؤسسة توفر المصادر التمويلية هي المصارف، من خلال استعراضنا لنسب الائتمان المصرفي الممنوح لكافة قطاعات الاقتصاد، ومن ثم مساهمة كل قطاع على حدا في الناتج المحلي الإجمالي، يمكن الخروج بحجم نمو الائتمان المصرفي في الناتج المحلي، وتفصيل ذلك فيما يلي:

أولاً: الائتمان الموجه للقطاع الزراعي:

بلغ متوسط حجم الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي حوالي 1.4% من إجمالي التسهيلات، في حين أنه يساهم في الناتج المحلي بنسبة 7.3% وتعتبر هذه النسبة قياساً للائتمان الممنوح كبيرة إذ أنه يساهم بنسب أكبر من الأموال المستخدمة لزيادة تفعيل دوره في الاقتصاد، ويرجع انخفاض نسبة الائتمان الممنوح للزراعة إلى تحفظ البنوك في منح قروض زراعية لعدم مقدرة المزارعين وتقديم الضمانات اللازمة للبنك، ولارتفاع درجة المخاطرة، حيث أن الزراعة مرتبطة بتقلبات الأسعار وكذلك بحركة المعابر، وأيضاً التقلبات في الأحوال الجوية وما قد يصاحبها في بعض الأحيان ضرر للمحاصيل الزراعية وخسارة المزارع في نهاية المطاف، وأيضاً انخفاض مساحة الأراضي المزروعة وتوجه المزارعين لأعمال أخرى، كل هذه الأمور لا تحفز البنوك على منح قروض للمزارعين.

ثانياً: الائتمان الموجه للقطاع الصناعي:

يستحوذ القطاع الصناعي على ما يقارب من 11.4% من إجمالي التسهيلات المصرفية، ويساهم في الناتج المحلي بنسبة 14.6% وبالتالي تعتبر نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي أكبر مما يحصل عليه من ائتمان مصرفي، وبناءً على ذلك فإن القطاع الصناعي بحاجة إلى موارد مالية إضافية، من أجل تحسين حجم إنتاج هذه القطاع، باعتباره أحد أهم القطاعات المعتمد عليها في تحسين أوضاع الاقتصاد الفلسطيني، من خلال إنتاج السلع الضرورية والتي يمكن أن تحل جزئياً محل الواردات (سياسة إحلال الواردات) وإنتاج السلع القابلة للتصدير والمطلوبة في الأسواق الخارجية، خاصة العربية. وهذا يتطلب من البنوك زيادة حجم الائتمان الموجه للقطاع الصناعي، بما يتناسب مع أهمية هذا القطاع وما يضيفه للاقتصاد الفلسطيني من خلال زيادة حجم الائتمان الممنوح للقطاع الصناعي، من أجل تطوير الإنتاج وتمويل شراء المواد الخام ومستلزمات التصنيع والإنتاج اللازمة لهذا الغرض.

ثالثاً: الائتمان الموجه لقطاع الإنشاءات:

بلغ متوسط حجم الائتمان الممنوح للإنشاءات حوالي 11.6 % ويساهم بمقدار 6.6 % من إجمالي الناتج المحلي، ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الإنشاءات تزود بموارد مالية أكثر مما تزود به الناتج المحلي، وعليه تعتبر الائتمانات الممنوحة له غير إنتاجية، بحيث هذا النوع إهدار للموارد الممنوحة له، وقد ترجع انخفاض نسبة المساهمة في الناتج المحلي مقارنة بالائتمان المصرفي الممنوح له إلى قيام بعض المؤسسات ببناء وحدات سكنية ومنحها من دون مقابل مادي للمواطنين الذين دمرت منازلهم من قبل الاحتلال.

إن ارتفاع نسبة الائتمان لقطاع الإنشاءات مقارنة مع نسبة مساهمته في الناتج المحلي تعني انخفاض القيمة المضافة، ومع ذلك هذا لا يعني أن قطاع الإنشاءات ليس بحاجة إلى تمويل، بل العكس فهو بحاجة إلى موارد إضافية من البنوك خاصة في مرحلة إعادة الإعمار، حيث أنه بحاجة إلى توجيه موارد مالية أكبر لإنجاز ذلك، وفي الوقت ذاته إن قطاع الإنشاءات يوفر فرص استثمارية كبيرة، ويعمل على الحد من مشكلة البطالة نظراً لأن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل في الاقتصاد الفلسطيني كانت تعمل في قطاع الإنشاءات خاصة في إسرائيل.

رابعاً: الائتمان الموجه للقطاع التجاري:

بلغ متوسط حجم الائتمان الممنوح للتجارة حوالي 28.4 % ويساهم بمقدار 11.6 % من إجمالي الناتج المحلي، ويوجه التمويل للتجارة الداخلية والخارجية، مع استحواد التجارة الخارجية على الجزء الأكبر من حجم التمويل. على الرغم من كبر حجم التمويل الممنوح للقطاع التجاري، إلا أنه يساهم بنسبة أقل من حجم الائتمان الممنوح له وذلك بسبب عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني التحكم بحركة المعابر، وبالتالي قد يوجد هناك خلل و عدم الاهتمام بتصحيح مسار التجارة والاعتماد على الاستيراد أكثر من التصدير والذي يعتبر مصدر للنقد الأجنبي، وهو الجانب الأهم والمرغوب في التنمية الاقتصادية، يستلزم وجود خطة تنمية شاملة من أجل تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، من خلال رفع القدرة الإنتاجية لقطاعات هذا الاقتصاد، وتعزيز قدرتها التنافسية من أجل تصحيح معدلات الاستيراد والتصدير. وأبرز مثال على الضرر الذي قد يحدث في ظل عدم تكامل هذه السياسات تمثل في أن وزارة الصناعة عملت على إعادة تأهيل بعض الصناعات الوطنية، في حين أن وزارة التجارة عملت على تحرير الاستيراد من تبعيته لإسرائيل، عن طريق منح وكالات استيراد للتجار الفلسطينيين بشكل تم فيه انفتاح الأسواق الفلسطينية بشكل مباشر على الأسواق العالمية، و نجم عن ذلك بالطبع ارتفاع التسهيلات الممنوحة للاستيراد سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.

خامساً: الائتمان الموجه لقطاع النقل:

بلغ متوسط حجم الائتمان الممنوح للنقل حوالي 4.6 % ويساهم بمقدار 5.6 % من إجمالي الناتج المحلي، يلاحظ تناسب النسب بين ما هو ممنوح لقطاع النقل وما يساهم به في الناتج المحلي. إلا أن هذا القطاع ينبغي الاهتمام به أكثر، و توجيه تمويل إضافي له يعمل على زيادة مساهمته في الناتج المحلي الفلسطيني، إذ أن نسبة الائتمان الممنوح لقطاع النقل من ناتج هذا القطاع منخفضة، مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

سادساً: الائتمان الموجه لقطاع الوساطة المالية:

بلغ متوسط حجم الائتمان الممنوح للوساطة المالية حوالي 7.6 % ويساهم بمقدار 4.3 % من إجمالي الناتج المحلي، ويعتبر ما يخص للوساطة المالية أكثر مما يساهم به في الناتج المحلي، هذا يرجع إلى عدم انتشار ثقافة التداول في البورصة والأوراق المالية، بمعنى آخر ضعف ثقة الجمهور في هذا القطاع. وهذا لا يعني أن يتم إهمال هذا القطاع إذ يعتبر من القطاعات المهمة خاصة من ناحية توفير عرض نقد مناسب في الاقتصاد، والعمل على زيادة ثقافة التداول بأوراق مالية في المجتمع.

سابعاً: الائتمان الموجه لقطاع الخدمات:

بلغ متوسط حجم الائتمان الممنوح لقطاع الخدمات حوالي 32 % ويساهم بمقدار 21.3 % من إجمالي الناتج المحلي، تعتبر نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج قليلة قياساً مع حجم الائتمان الممنوح له، هذا على اعتبار أنه أكبر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الفلسطيني. ويرجع هذا لضعف قطاع السياحة في الفترة الأخيرة نظراً لعدم استتباب الأمن داخل الأراضي الفلسطينية، وعليه يجب تخفيض حجم الائتمان الممنوح لهذا القطاع مقارنة بمقدار مساهمته في الاقتصاد.

المبحث الثاني

التحليل القياسي لأثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي الفلسطيني

تمهيد:

يتناول هذا المبحث الدراسة العملية لتأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي ممثلاً بالنواتج المحلي الفلسطيني وعلى القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة الزمنية من العام 1994 وحتى العام 2016م وذلك بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، باستخدام البرنامج (E-View) للتحليل القياسي لإجراء اختبار تحليل حجم الأثر وقوة العلاقة بين المتغير التابع والمستقل نظراً لكونها مؤشر يعكس الدلالة العملية للفروق الإحصائية، وتم استخدام الأساليب المناسبة للتأكد من جودة وسلامة النموذج وما يطرأ عليه من مشاكل إحصائية وتم اختبار فرضيات الدراسة بالاعتماد على نتائج التحليل القياسي

المطلب الأول

تحديد وتعريف متغيرات الدراسة.

تم تحديد متغيرات النماذج والتي تطرقت لدراسة تأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والقطاعات المختلفة وذلك من خلال النظرية الاقتصادية والمعلومات السابقة من الدراسات السابقة في مجال الدراسة

أولاً: المتغيرات التابعة:

GDP: يتمثل في بيانات الناتج المحلي الفلسطيني بالأسعار الثابتة وتقدر بمليون دولار أمريكي \$

AG: يتمثل في بيانات القطاع الزراعي وتقدر بمليون دولار أمريكي \$

IND: يتمثل في بيانات القطاع الصناعي وتقدر بمليون دولار أمريكي \$

BLU: يتمثل في بيانات القطاع الانشاءات وتقدر بمليون دولار أمريكي \$

TRA: يتمثل في بيانات القطاع التجاري وتقدر بمليون دولار أمريكي \$

COM: يتمثل في بيانات النقل والمواصلات وتقدر بمليون دولار أمريكي \$

PUB: يتمثل في بيانات القطاع العام وتقدر بمليون دولار أمريكي \$

SER: يتمثل في بيانات قطاع الخدمات وتقدر بمليون دولار أمريكي \$

ثانياً: المتغير المستقل:

TRU: يتمثل في بيانات الائتمان المصرفي أي التسهيلات الممنوحة من البنوك التجارية وتقدر بمليون دولار أمريكي \$

المطلب الثاني

التحليل الوصفي لمتغيرات النماذج

يستخدم الاحصاء الوصفي بعرض وصف البيانات التي تجمع من مختلف ميادين العلم ويتضمن أساليب وطرق جمعها البيانات وعرضها، كما يتضمن طرق حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وغيرها ويستخدم لإعطاء مؤشرات أولية وهي حسب الجدول التالي:

جدول (6) نتائج الوصف الاحصائي والتوزيع الطبيعي

المؤشرات الاحصائية	TRU	GDP	AG	IND	BUI	TRA	COM	SER	PUB
المتوسط الحسابي	2238.06	8486.34	28.71	150.93	306.80	829.60	31.12	567.93	582.13
أكبر قيمة	6806.4	13269.7	125	302	1213.4	11030.3	94.3	1425.9	1456
أقل قيمة	284.26	5057.67	1.6	68.6	38.2	115.4	3.5	95	15
الانحراف المعياري	1841.07	2620.74	26.86	77.26	318.16	2232.01	21.34	425.96	508.70
Jarque-Bera	4.424	2.203	2.270	3.279	1.138	2.398	8.912	2.609	2.431
prob	0.1094	0.3322	0.2984	0.1940	0.8381	0.1234	0.0116	0.2712	0.2964

من إعداد الباحث وبالاتماد على المخرجات

يوضح الجدول أهم المقاييس الاحصائية المتعلقة بالوصف مثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وكما نلاحظ من خلال الجدول نتيجة التوزيع الطبيعي للبيانات المستخدمة في الدراسة فقد تبين أن قيمة (Prob) لاختبار (Jarque - Bera) أكبر من مستوى الدلالة 0.05 مما يشير على البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

المطلب الثالث

صيغة النموذج

تم اعتماد النموذج القياسي البسيط لتحقيق هدف الدراسة حيث تم تقدير ثمانية نماذج مختلفة لتلك العلاقة وهي على النحو التالي:

أولاً: نموذج العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي متمثل بالنتائج المحلي الفلسطيني

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 TRU_t + \varepsilon_t$$

حيث أن : β_0 الحد الثابت ، β_1 : ميل خط الانحدار ، ε_t : الخطأ العشوائي

ثانياً: نموذج العلاقة بين الائتمان المصرفي والتسهيلات المقدمة للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

الرقم	صيغة النموذج	دالة النموذج
1.	نموذج العلاقة بين الائتمان المصرفي وقطاع الزراعة.	$AG_t = \beta_0 + \beta_1 TRU_t + \varepsilon_t$
2.	نموذج العلاقة بين الائتمان المصرفي وقطاع الصناعة	$IND_t = \beta_0 + \beta_1 TRU_t + \varepsilon_t$
3.	نموذج العلاقة بين الائتمان المصرفي وقطاع الإنشاءات	$BLU_t = \beta_0 + \beta_1 TRU_t + \varepsilon_t$
4.	نموذج العلاقة بين الائتمان المصرفي وقطاع التجارة	$TRA_t = \beta_0 + \beta_1 TRU_t + \varepsilon_t$
5.	نموذج العلاقة بين الائتمان المصرفي وقطاع النقل والاتصالات	$COM_t = \beta_0 + \beta_1 TRU_t + \varepsilon_t$
6.	نموذج العلاقة بين الائتمان المصرفي وقطاع الخدمات	$SER_t = \beta_0 + \beta_1 TRU_t + \varepsilon_t$
7.	نموذج العلاقة بين الائتمان المصرفي والقطاع العام	$PUB_t = \beta_0 + \beta_1 TRU_t + \varepsilon_t$

المطلب الرابع

نتائج تقدير معاملات النماذج القياسية

بعد استيفاء الاجراءات المسبقة لعملية التحليل القياسي تم تقدير النموذج بكافة المتغيرات التابعة وقد كانت نتائج تقدير النماذج القياسية على النحو التالي:

النموذج الأول: تقدير نموذج تأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي فكانت النتائج كالتالي:

جدول (7) نتائج تأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي ممثلاً بالنتائج المحلي الإجمالي

Dependent Variable :GDP				
Variable	Coefficient	Std. Error	t. Statistic	prob
C	5419.612	241.7118	22.42180	0.0000
TRU	1.370259	0.084147	16.28403	0.0000
$R^2 = 0.926$ $F = 265.1697$ $Prob = 0.0000$				

المتغير دال عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

نلاحظ من خلال الجدول رقم (7) أن قيمة معامل التحديد بلغت ($R^2 = 0.926$) وهذه القيمة تشير أن المتغير المستقل في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 92.6% من التغير الحاصل في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية فترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى، وتعد النسبة منطقية في ظل ارتفاع مساهمة القطاع البنكي في الحياة الاقتصادية.

النموذج الثاني: تقدير نموذج تأثير الائتمان المصرفي على القطاع الزراعي فكانت النتائج كالتالي:

جدول (8) نتائج تأثير الائتمان المصرفي على القطاع الزراعي

Dependent Variable :AG				
Variable	Coefficient	Std. Error	t. Statistic	prob
C	-0.497904	4.085403	-0.121874	0.9042
TRU	0.013054	0.001422	9.178234	0.0000
$R^2 = 0.800$ $F = 84.23997$ $Prob = 0.0000$				

المتغير دال عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

نلاحظ من خلال الجدول رقم (8) أن قيمة معامل التحديد بلغت ($R^2 = 0.800$) وهذه القيمة تشير أن المتغير المستقل في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 80.0% من التغير الحاصل في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية فترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى، وبما أن قيمة (F) مرتفعة وبالتالي يعتبر النموذج المقدر ملائم وجيد للتنبؤ.

النموذج الثالث: تقدير نموذج تأثير الائتمان المصرفي على القطاع الصناعي فكانت النتائج كالتالي:

جدول (9) نتائج تأثير الائتمان المصرفي على القطاع الصناعي

Dependent Variable :IND				
Variable	Coefficient	Std. Error	t. Statistic	prob
C	66.30002	11.41194	5.809706	0.0000
TRU	0.037814	0.003973	9.518109	0.0000
$R^2 = 0.811$ $F = 90.59439$ $Prob = 0.0000$				

المتغير دال عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

نلاحظ من خلال الجدول رقم (9) أن قيمة معامل التحديد بلغت ($R^2 = 0.811$) وهذه القيمة تشير أن المتغير المستقل في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 81.1% من التغير الحاصل في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية فترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى، وبما أن قيمة (F) مرتفعة وبالتالي يعتبر النموذج المقدر ملائم وجيد للتنبؤ.

النموذج الرابع: تقدير نموذج تأثير الائتمان المصرفي على قطاع الإنشاءات فكانت النتائج كالتالي:

جدول (10) نتائج تأثير الائتمان المصرفي على قطاع الإنشاءات

Dependent Variable :BUI				
Variable	Coefficient	Std. Error	t. Statistic	prob
C	-73.53610	19.67469	-3.737598	0.0012
TRU	0.169941	0.006849	24.81123	0.0000
$R^2 = 0.967$ $F = 90.59439$ $Prob = 0.0000$				

المتغير دال عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن قيمة معامل التحديد بلغت ($R^2 = 0.967$) وهذه القيمة تشير أن المتغير المستقل في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 96.7% من التغير الحاصل في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية فترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى، وبما أن قيمة (F) مرتفعة وبالتالي يعتبر النموذج المقدر ملائم وجيد للتنبؤ.

النموذج الخامس: تقدير نموذج تأثير الائتمان المصرفي على القطاع التجاري فكانت النتائج كالتالي:

جدول (11) نتائج تأثير الائتمان المصرفي على القطاع التجاري

Dependent Variable :TRA				
Variable	Coefficient	Std. Error	t. Statistic	prob
C	-822.1880	602.8822	-1.363762	0.1871
TRU	0.738046	0.209882	3.516478	0.0021
$R^2 = 0.370$ $F = 12.36561$ $Prob = 0.0021$				

المتغير دال عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أن قيمة معامل التحديد بلغت ($R^2 = 0.370$) وهذه القيمة تشير أن المتغير المستقل في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 37.0% من التغير الحاصل في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية فترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى، وبما أن قيمة (F) مرتفعة وبالتالي يعتبر النموذج المقدر ملائم وجيد للتنبؤ.

النموذج السادس: تقدير نموذج تأثير الائتمان المصرفي على قطاع النقل والمواصلات فكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (12) نتائج تأثير الائتمان المصرفي على قطاع النقل والمواصلات

Dependent Variable :COM				
Variable	Coefficient	Std. Error	t. Statistic	prob
C	31.10738	7.265723	4.281388	0.0003
TRU	8.358131	0.002529	0.003304	0.9974
$R^2 = 0.010$ $F = 0.00001$ $Prob = 0.9974$				

المتغير دال عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن قيمة معامل التحديد بلغت ($R^2 = 0.010$) وهذه القيمة تشير أن المتغير المستقل في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 1.0% من التغير الحاصل في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية فترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى، وبما أن قيمة (F) منخفضة جداً وبالتالي يعتبر النموذج المقدر غير ملائم وغير جيد للتنبؤ.

النموذج السابع: تقدير نموذج تأثير الائتمان المصرفي على قطاع الخدمات فكانت النتائج كالتالي:

جدول (13) نتائج تأثير الائتمان المصرفي على قطاع الخدمات

Dependent Variable :SER				
Variable	Coefficient	Std. Error	t. Statistic	prob
C	106.2856	65.68919	1.618007	0.1206
TRU	0.206271	0.022868	9.019904	0.0000
$R^2 = 0.794$		$F = 81.35867$		$Prob = 0.0000$

المتغير دال عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13) أن قيمة معامل التحديد بلغت ($R^2 = 0.794$) وهذه القيمة تشير أن المتغير المستقل في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 79.4% من التغير الحاصل في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية فترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى، وبما أن قيمة (F) مرتفعة وبالتالي يعتبر النموذج المقدر ملائم و جيد للتنبؤ.

النتائج

1- حاز قطاع الخدمات النصيب الأكبر من حجم التسهيلات المصرفية الممنوحة للقطاعات إذ بلغ حوالي 35% من إجمالي التسهيلات، ويليه قطاع التجارة بنسبة 22%، ثم قطاع الإنشاءات 15% ثم قطاع الوساطة المالية بنسبة 5.7% ثم قطاع الصناعة 14.2% ثم قطاع الإنشاءات 15% ثم قطاع النقل 2%، ويأتي في المرتبة الأخيرة قطاع الزراعة بنسبة 1.6%.

2- تبين نتائج المقارنة بين نسب الائتمان الممنوح لقطاعات الاقتصاد ونسبة مساهمة كل منها في الناتج المحلي أن قطاع الخدمات حظي بنسبة 35% من إجمالي التسهيلات المصرفية، وقد ساهم بالناتج المحلي بنسبة 21.3%، أي أن نسبة الائتمان الممنوح لهذا القطاع تفوق ما يساهم به في الناتج المحلي، والأقل بينها هو قطاع الزراعة الذي يستحوذ على 1.6% فقط من إجمالي التسهيلات الائتمانية ويساهم بأضعاف ذلك في الناتج المحلي حيث تصل النسبة إلى 8.6%.

3- أثبتت النتائج معنوية المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج عند مستوى دلالة معنوية 5%، حيث كانت جميع المعلمات الخاصة بالمتغيرات المستقلة ذات علاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) خلال الفترات التي تناولها البحث، مما يؤكد الأهمية وفاعلية المتغيرات المستخدمة في تحديد مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وكذلك يثبت الأثر الإيجابي للتسهيلات الائتمانية على النمو الاقتصادي. وهذه النتيجة تتوافق مع العديد من الدراسات التطبيقية التي بحثت في مصادر النمو الاقتصادي وعناصره في الأراضي الفلسطينية، ومنها (خلف، 2008، شاهين، 2006، أبو عيدة، 2015).

4- يرتبط الناتج المحلي بعلاقة إيجابية مع الائتمان المصرفي، حيث يعني ذلك أنه كلما حدثت زيادة في النمو الاقتصادي تؤدي إلى حدوث تطور في القطاع المصرفي، وتعتبر هذه النتيجة متوافقة والنظرية الاقتصادية، ويأتي هذا مطابقاً لآراء بعض الاقتصاديين.

5- يؤثر الناتج المحلي إيجابياً على حجم الائتمان المصرفي إذ يعتبر نمو الناتج المحلي مؤشر على نمو قطاعات الاقتصاد، ويتضح من خلال الدراسة أنه إذا ارتفع الناتج المحلي بنسبة 1%، فإنه سيؤدي إلى زيادة حجم الائتمان المصرفي بنسبة 1.56% وهذا يعني أن الناتج المحلي يؤثر بشكل قوي في حجم الائتمان ويعتبر سبباً رئيسياً في نموه، وتأتي النتيجة

متوافقة مع آراء العديد من الاقتصاديين الذين قالوا بأن للنمو دور مؤثر جداً على الائتمان المصرفي.

6- جاءت نتائج التحليل القياسي الذي يقيس ما إذا كان الائتمان المصرفي يلعب دوراً مؤثراً في النمو الاقتصادي بدلالة معنوية إحصائية لكافة متغيرات الدالة ماعدا قطاع النقل والمواصلات.

7- الائتمان المصرفي يؤثر إيجابياً بنسبة 0.19 % على الناتج المحلي، وبهذا يتضح أن للنمو في القطاع المصرفي أو زيادة التمويل الممنوح في الاقتصاد دور في زيادة النمو الاقتصادي ممثلاً في الناتج المحلي ولكن ليس بنسبة كبيرة، هذا يرجع لضعف نسبة الائتمان إلى الودائع والناتج عن تطبيق تعليمات سلطة النقد بالتقيد في منح الائتمانات المصرفية.

التوصيات

- 1- نشر الوعي والتثقيف المصرفي للجمهور بأهمية الادخار والإيداع لدى المصارف مقابل أسعار مجزية هذا سيعزز من فرص الاستثمار من خلال عرض النقد المتوفر من زيادة ودائع العملاء.
- 2- التأكيد على ضرورة توزيع التسهيلات المصرفية للقطاعات ذات الأهمية النسبية في الناتج المحلي وذلك تحقيقاً للتوازن في الاقتصاد حيث تقلل من جانب القطاعات التي لا تساهم في الاقتصاد.
- 3- يجب على السياسة النقدية القيام بتوجيه الائتمان المصرفي إلى القطاعات الإنتاجية والتقليل من التسهيلات الاستهلاكية لأن ذلك يصب في مصلحة الاقتصاد الفلسطيني ككل.
- 4- يجب أن يكون هناك تعاون مشترك بين سلطة النقد الفلسطينية والمصارف التجارية العاملة في الأراضي الفلسطينية والجهات الأخرى ذات الاختصاص لإحداث المزيد من الأثر الإيجابي للمصارف التجارية على النمو الاقتصادي.
- 5- يجب على سلطة النقد الفلسطينية أن تقوم بتشجيع واستقطاب المصارف المتخصصة القادرة على تقديم تمويل طويل الأجل للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية لما لها من أهمية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل وتخفيف من حدة البطالة .
- 6- يجب العمل على إحداث تشريعات مصرفية تضمن حقوق المتعاملين، وتفعيل دور القضاء للحفاظ على حقوق العاملين في الجهاز المصرفي من أجل أن يكون هناك ضمان لاستمرارية دور المصارف في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: الكتب:

1- الحمزاوي، محمد، اقتصاديات الائتمان المصرفي، دار المعاد للنشر، ط2، الإسكندرية، 2000م.

2- الشواربي، عبد الحميد، الشواربي، محمد، إدارة المخاطر الائتمانية، رمضان للنشر، الإسكندرية، 2003م.

ثانياً: المجلات العلمية:

3- فارس أبو معمر، دور البنوك في الاستثمار في فلسطين للفترة بين (1999-2000م)، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 10، العدد الأول، كانون الثاني 2002م، غزة، فلسطين.

4- عمر أبو عيدة، دور التسهيلات الائتمانية من قبل المصارف التجارية في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين، مجلة الخليل للبحوث، المجلد 10، العدد 1 ص (207-231)، 2015.

5- سيف الدين عودة، التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني وفعاليتها في تنمية القطاعات الاقتصادية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 2006.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

6- خلود الفليت، أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، 2004.

7- عادل العامري، أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن، جامعة اليرموك، 2003.

8- على شاهين، " دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، 2006.

10- أحمد المشهراوي، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية الفلسطينية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية كلية التجارة، غزة، فلسطين، 2006.

11- أمجد عيسى، السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة النجاح، فلسطين، 2004.

12- مرام الفراء، دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية، رسالة ماجستير كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2012.